



## تميم رقم (6) لسنة 2020 بشأن

إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات  
الحكومية والهيئات الملحوقة والأسس والقواعد  
التي ينبغي إتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيفات  
الميزانية (الأساس النقدي)



## تعيم رقم (6) لسنة 2020

بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية  
والهيئات الملحة والأسس والقواعد التي ينبغي إتباعها في إعدادها  
وفقاً لتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي)

### للسنة المالية 2022/2021

#### توجيه:

تنص المادة ( 140 ) من الدستور على " تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها " .

كما تنص المادة ( 148 ) من الدستور على " يبين القانون الميزانيات العامة المستقلة والملحقة، وتسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة " .

وتنص المادة ( 5 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 31 ) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على " تعد الجهات التي تشملها ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية التقديرات المبدئية للإيرادات طبقاً للتعليمات التي يصدرها وزير المالية وتبلغ هذه التقديرات إلى وزارة المالية في الميعاد الذي تحدده فإذا تأخرت أي جهة في تقديم مشروعها لتقديرات الإيرادات عن الميعاد المحدد تولت وزارة المالية بنفسها تقدير هذه



الإيرادات ، الاسترشاد بالإيرادات المحققة خلال السنوات المالية الأخيرة مع مراعاة الظروف والمتغيرات التي تؤثر في هذا التقدير ... .

كما تنص المادة ( 9 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 31 ) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن " تعد الجهات التي تشملها ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية تقديرًا لمصروفاتها تقدمه إلى وزارة المالية في الميعاد الذي تحدده هذه الوزارة ، ويبين هذا التقدير توزيع المصروفات على أبوابها المختلفة طبقاً للعمليات التي يصدرها وزير المالية... ."

وتنص المادة ( 42 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 31 ) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن " تسري في شأن الميزانيات الملحة ذات الأحكام الخاصة بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية باستثناء الحكم الوارد في المادتين 8 ، 40 من هذا القانون... ."

واستناداً إلى أحكام المواد الدستورية والقانونية السابقة تحرص وزارة المالية سنويًا على إعداد وإصدار تعليم يوضح أهم توجهات السياسة المالية والاقتصادية والقواعد والأسس الواجب اتباعها لدى إعداد تقديرات الميزانية، كما يشتمل التعليم على الجداول الرئيسية والإيضاحية والنماذج التي ينبغي استيفائها حتى يتسمى للجهات الحكومية تقدير احتياجاتها بناء على أسس علمية سليمة.



ووفقاً لما تقدم يرجى من مختلف الجهات الحكومية اعداد تقديرات ميزانياتها طبقاً لنظام إدارة مالية الحكومة (GFMIS) والالتزام بالتعليمات والقواعد واستيفاء الجداول والنماذج الواردة بهذا التعميم لدى إعداد مشاريع ميزانياتها لسنة المالية 2021/2022 ، وعلى جميع الجهات الحكومية تقديم مشاريع ميزانياتها إلى وزارة المالية في المواعيد المحددة مستوفية لكافة المتطلبات والقواعد والبيانات المطلوبة.

هذا وقطاع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية على أتم الاستعداد لتقديم الإيضاحات المطلوبة حول هذا التعميم.

والله ولي التوفيق ، ، ،

براك على الشيتان

وزير المالية

# قائمة محتويات التعميم

## البرنامج المستخدم

## المحتوى

أولاً: التعليمات والقواعد العامة.

Microsoft Excel ..... 2022/2021 الحداول الرئيسية

Microsoft Excel ..... حداول الميزانية التأشيرية

ثانياً : الإيرادات.....

ثالثاً: المصاريف الحاربة :

Microsoft Excel..... الباب الأول

Microsoft Excel..... الباب الثاني

Microsoft Excel..... الباب الخامس

Microsoft Excel..... الباب السادس

Microsoft Excel..... الباب السابع

Microsoft Excel..... الباب الثامن

Microsoft Excel & Word..... رابعاً : النفقات الرأسمالية

Microsoft Excel..... الحداول الخاصة بالمشاريع الإنسانية والصيانة

Microsoft Word..... استماراة المشروعات الإنسانية الجديدة

Microsoft Excel ..... جدول العقود

Microsoft Excel..... خامساً : البرامج الوظيفي

Microsoft Excel (GFMIS)..... سادساً : نماذج نظم وتقنية المعلومات